

أثر الشراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية :

دراسة تطبيقية على مدينة جدة

إعداد الطالب/ سلطان عبدالله الصبحي

252001064

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2025

مقدمة:

يعرف صندوق النقد الدولي الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها " الاتفاقيات التي يوفر بموجبها القطاع الخاص بنيات تحتية وخدمات كانت عادة من مسؤولية الدول". (صندوق النقد الدولي ، (2007)

كما تعرفها الأمم المتحدة : " يقصد بالشراكة بين القطاعين العام والخاص التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين بغرض تنفيذ مشروعات كبرى، وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بينهما بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكل شريك".
(قشام، شقراني، 2019)

تعد البنية التحتية من أهم الأساسيات التي تقوم عليها تنمية أي مدينة، حيث تمكن الأنشطة الاقتصادية من النمو وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين . ومع توسع المدن وازدياد الطلب على الخدمات، تواجه الحكومات تحديات كبيرة في تمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية بكفاءة واستدامة . ومن هذا المنطلق، ظهرت فكرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأحد الأساليب التي تجمع بين إمكانيات القطاع الحكومي وقدرات القطاع الخاص .
لا تستطيع معظم مشاريع الشراكة الاعتماد كلياً على المال الخاص ولهذا تعرف بالشراكة بين القطاعين العام والخاص . حيث يشكل الدعم الحكومي العنصر الأساسي في نجاحها . ويعد الدعم الحكومي دليل على التزام الحكومة بالمشروع . (Delmon, 2014).

تعرف الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها أسلوب تعاقد بين القطاعين لتقديم خدمة أو مرفق عام . يساهم في التعاقد كل من القطاعين العام والخاص بخبراته وموارده في المشروع ويتقاسمان المخاطر المرتبطة به . قد يختلف تعريف هذه الشراكة اعتماداً على الجزء الذي يتم الاعتماد عليه في الترتيب . (chan & Cheung, 2014)
حظيت هذه الفكرة باهتمام واسع ضمن رؤية المملكة 2030م ، التي تسعى إلى تمكين القطاع الخاص ليكون شريكاً فاعلاً في المشاريع التنموية الكبرى . وقد ترتب على ذلك إنشاء المركز الوطني للتخصيص ، بالإضافة إلى وضع نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لعام 2021م بهدف بحث وتنظيم هذا التعاون وتوسيعه في مجالات متعددة .
(الوزراء، 2021)

لوحظ في الآونة الأخيرة دعم كثيف وتشجيع من قبل الدول المتقدمة والنامية لمشاركة القطاع الخاص في تمويل ، إقامة وتشغيل مشروعات البنية التحتية وذلك بغية تنمية، تعزيز وتطوير المرافق وخدمات البنية التحتية ، وأيضاً بما يساعد في تسريع النهوض بهذه التنمية . (رشيد، كريمة، 2020).

تبرز مدينة جدة كواحدة من أهم المدن في المملكة العربية السعودية ، كما تلعب دورا رئيسيا في رؤيتها 2030م . تشهد المدينة نموا سريعا في مختلف المجالات ، ومع هذا النمو المتسارع برز دور الشراكة بين القطاعين خلال السنوات الأخيرة مما يثير الأسئلة حول مدى فعالية هذه الشراكة في رفع كفاءة الخدمات وتقليل الأعباء على الموازنة العامة .

من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية في مدينة جدة، وذلك من خلال فهم طبيعة هذه الشراكات ، تقييم نتائجها ، التعرف على أبرز التحديات التي تواجهها ، واقتراح سبل لتطويرها بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030 في تحقيق تنمية مستدامة واقتصاد متنوع قائم على التعاون بين القطاعين

مشكلة الدراسة:

تواجه دول العالم العديد من العقبات التمويلية والتنظيمية التي تحد من تطوير المدن ، مما استوجب القطاع العام والخاص إلى الإنضمام في شراكات تعاقدية (ppp) . ساهمت الشراكات في تحريك ركب مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة وتخفيف الأعباء على الموازنة . أصدرت المملكة العربية السعودية نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لعام 2021 . (صندوق النقد، 2014)

وبالرغم من صدور نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لعام 2021م وإنشاء المركز الوطني للتخصيص ، إلا أنه لم تجرأ أبحاث أو دراسات عن مدى فعالية هذه الشراكات في تمويل وتنفيذ المشاريع في مدينة جدة ، وكيفية تطوير هذه الشراكة في ظل التحديات التنظيمية والتمويلية والإدارية التي قد تحد من نتائجها .

ومما سبق يمكننا تخلص مشكلة الدراسة في السؤال الآتي :

ما أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية في مدينة جدة ؟

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من التحولات الكبيرة التي تشهدها المملكة العربية السعودية ، التي تسعى إنشاء اقتصاد قائم على التعاون بين القطاع العام والخاص ، لكونه خياراً إستراتيجياً لمواجهة عقبات التمويل وتلبية احتياجات المدن السعودية من مشاريع البنية التحتية . ولفهم مدى تأثير الشراكة ، فقد وقع اختيار الباحث على مدينة جدة لما فيها من مشاريع تنموية وتوسع عمراني ، ما يجعلها نموذجاً مناسباً لفهم مدى تأثير هذه الشراكات ، لدراستها وبحث سبل التطوير فيها لتحسين كفاءتها .

● الأهمية العلمية

تتمثل القيمة العلمية للدراسة في سعيها إلى تسليط الضوء على واقع هذه الشراكات في المملكة وتحليل أثرها بصورة عملية ، بما يساهم في إثراء المعرفة الأكاديمية في هذا المجال الذي لا يزال بحاجة إلى المزيد من الأبحاث .

● الأهمية العملية

تكمن أهمية الدراسة العملية كونها تدرس أثر الشراكة بين القطاع العام والخاص في مدينة جدة التي لم تتم دراستها بشكل كاف . تسعى الدراسة إلى أن تساعد نتائجها القطاعين على تعزيز آليات التعاون والتمويل المشترك وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة والاستدامة في المشاريع ، بما ينعكس على تطوير المدن ورفع جودة الحياة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030م .

أهداف الدراسة:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على الهدف الرئيسي المتمثل في أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية ولتحقيق هذا الهدف تتفرع منه الأهداف التالية :

- 1 . التعرف على واقع تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية في جدة .
- 2 . تحليل الأساليب التمويلية المعتمدة في مشاريع الشراكة ودورها في تخفيف الأعباء المالية على القطاع العام .
- 3 . دراسة أثر الشراكات على تنفيذ المشاريع وجودة الخدمات المقدمة في قطاع البنية التحتية .
- 4 . رصد أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه تنفيذ نماذج الشراكة في مدينة جدة .
- 5 . اقتراح عدد من التوصيات والسياسات العلمية التي يمكن أن تساهم في تعزيز الشراكات بين القطاعين في مجال تمويل مشاريع البنية التحتية ودعم التنمية المستدامة .

تساؤلات الدراسة

يبرز التساؤل الرئيسي للدراسة على أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية في مدينة جدة ، ويتفرع من التساؤل الرئيسي التساؤلات التالية :

- 1 . ماهو واقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية بمدينة جدة ؟
- 2 . ماهي الأساليب التمويلية المستخدمة في مشاريع الشراكة ، وما مدى إسهامها في تمويل المشاريع ؟
- 3 . ماهي أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص ؟
- 4 . كيف يمكن تعزيز فعالية الشراكة بين القطاعين في تمويل مشاريع البنية التحتية بما يتوافق مع اهداف رؤية المملكة 2030م ؟

فروض الدراسة:

1 . الفرضية الرئيسية :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتمويل مشاريع البنية التحتية في مدينة جدة .

ويتفرع منها مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تتمثل فيما يلي :

- 1 . توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومستوى توفر التمويل لمشاريع البنية التحتية في مدينة جدة .
- 2 . توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب التمويل المستخدمة في الشراكات ومستوى كفاءة التنفيذ .
- 3 . توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشراكة بين القطاعين وتحسين جودة الخدمات والبنية التحتية المنفذة .
- 4 . توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديات التنظيمية والإدارية وبين فاعلية تطبيق الشراكات في مشاريع البنية التحتية .
- 5 . توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030م في مجال التنمية المستدامة .

الدراسات السابقة:

مقدمة

تعتبر الدراسات السابقة حجر الأساس حيث قامت العديد من الدراسات بتناول موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص . في هذا الفصل ، سوف نستعرض بعض الدراسات السابقة التي ساهمت في زيادة الحصيلة العلمية والعملية ، مما يقدم خلفية قوية لفهم النتائج المحتملة للدراسة .

رشيد، كريمة، (2020):

العنوان: الشراكة بين القطاعين العام والخاص (ppp) أداة للإدارة الحديثة في المرافق العمومية وإنشاء مشاريع البنية التحتية.

المحتوى: تناولت الدراسة تشجيع الدول النامية من قبل الدول المتقدمة إلى التحول لمشاركة القطاع الخاص في تمويل وإقامة المشاريع وكيف ساهم هذا التحول بتقليل الأعباء وتنمية وتعزيز المرافق وخدمات البنية الأساسية بكفاءة مهنية أكبر . كما تناولت الدراسة أيضا أثر الشراكة على جلب المستثمرين الدوليين وتعزيز النمو الاقتصادي.

النتائج: أكدت الدراسة على أهمية الشراكة وضرورتها للوصول إلى التنمية الاقتصادية ولما فيه من إزاحة الحمل على الدولة ومساهمته الفاعلة في جلب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها للتنمية الداخلية ، كما تساهم في الرفع من خبرة اليد العاملة للدولة المضيفة من خلال المشاريع المنجزة

الشاطر ، (2019):

العنوان: التطورات القانونية والتشريعية لعقود الشراكة ppp.

المحتوى: تناول الكاتب التطورات الشرعية للعقود التالية ، العقد الإداري ، عقود الالتزام ، عقود البناء والتشغيل ، عقود الشراكة . كما بحث عن الأطر القانونية للتجربة المصرية وأكمل بحثه في مناقشة توزيع المخاطر والآثار الاقتصادية المترتبة على نظام الشراكة

النتائج: شدد الكاتب على أهمية صياغة العقود لتتماثل مع الجوانب القانونية . كما أنه يجب توزيع المخاطر بتفادي الآثار الاقتصادية المترتبة.

القهيوي، الوادي، (2012):

العنوان: الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص : الإطار النظري والتطبيق العملي

المحتوى: بدأ الكاتب دراسته في تحليل الشراكة ومراحلها والخطوات اللازمة لطلب الشراكة بين القطاعين . كما ناقش كيفية التفاوض وتمويل الشراكة إدارة العقود فيها . وتطرق لكيفية مراجعة المشاريع واختتم بالتحدث عن مفهوم الشراكة بين المجالين في المسؤولية الاجتماعية.

النتائج: يرى الكاتب أهمية صياغة العقود لتكون الشراكة فاعلة في تبين حقوق والتزامات جميع الأطراف وأنه لا بد من إصدار تقارير دورية من القطاعين العام والخاص لتبيين أثر هذه الشراكات والدروس المستفادة منها.

شفيق، الفرج، (2019) :

العنوان: الإطار القانوني لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دولة قطر.

المحتوى: تطرق الباحث إلى عدة من المواضيع ، حيث ناقش الشراكة ماهيتها وتعريفها ، صور مشروعات الشراكة ، العقود الخارجة عن مفهوم الشراكة . ثم تطرق إلى التكييف القانوني لعقد مشروع الشراكة حيث أوضح فيه شتى الأوجه القانونية لها في دولة قطر .

النتائج: يرى الباحث أن المرتكز الأساسي هو اشتراك القطاع الخاص وتحمله أعباء تزيد عن العقود التقليدية ، ويرى أنها تركز على أساس اقتصادي أكثر من كونها ذات طابع قانوني .

أكيثوبي، همينغ، شوارتز، (2007):

العنوان: الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص .

المحتوى: ناقش الباحثون تأثير تطوير البنية التحتية على نمو الناتج العام ، كما تطرقت للأثر العام عن هذه الاستثمارات ومدى جدوى الاقتراض لتطوير الخدمات والبنية التحتية .

النتائج: بينت الدراسة أن المجال محدود أمام الدول لزيادة الاستثمار في الخدمات العامة من الميزانية . وترتبط زيادة هذه الاستثمارات بزيادة الدين على الحكومة . ويرى الباحثون أن الشراكة بين القطاعين ليست حلاً سحرياً يصلح في جميع الحالات ، فمن الضروري التأكد من تنفيذ الشراكات للأسباب الصحيحة .

Engel et al. (2014)

العنوان: اقتصاد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المحتوى: ناقش الكتاب الجوانب القانونية للشراكة والأطر التنظيمية. كما قام بدراسة حالة على عدد من الدول . كما تطرق الكاتب إلى المخاطر المتصلة بهذه الشراكة ، ومتى يتم تمويل المشروع من القطاع الخاص او العام واختتم الكاتب دراسته بالتطرق إلى الخصخصة .
النتائج: يرى الكاتب أن الشراكات المصممة جيدا يمكن أن تحل المشكلات الأساسية في توفير البنية التحتية العامة ، وأنها تحقق مكاسب كبيرة في وقت مناسب وبتكاليف أقل ، بل وتستطيع إجبار الهيئات العامة على إعادة الهيكلة

Boussabaine ، (2014)

العنوان: مخاطر التسعير الإستراتيجي في الشراكة بين القطاع العام والخاص.

المحتوى: تحدث الكاتب عن مخاطر التسعير المرتبط بقطاع الشراكة بين القطاع العام والخاص ، وحدد المخاطر كما يلي ، عدم التأكد في تسعير المخاطر ، الانحياز في تسعير المخاطر الإطار التنظيمي لتسعير مخاطر الشراكة ، والاحتمال المترتبة على تمويل الشراكات .
النتائج: يرى الكاتب أن إدارة المخاطر في المشاريع المشتركة بين القطاعين الخاص والعام معقدة ومتداخلة ، وأن استخدام سجلات المخاطرة قد يخلق قيودا تزيد من احتمال ظهور مخاطر جديدة ، ونوه الكاتب على فهم كيفية استقبال المخاطر دخل الشبكة بدلا من محاولة منع انتشارها ، لأن التدخلات الإدارية قد تخلق مخاطر جديدة ضمن بيئة يصعب التنبؤ بها .

المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المنطلقات التي تفسر طبيعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مجال تمويل وتنفيذ البنية التحتية . ومن أبرز هذه المنطلقات ما يلي :

1 . نظرية الشراكة (partner theory) :

تقوم على فكرة التكامل بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف مشتركة ، حيث يسهم كل طرف بموارده وخبراته في تقديم خدمات او تنفيذ مشاريع ذات منفعة عامة ، بما يعزز الكفاءة وتحقيق التنمية .

2 . نظرية الكفاءة الاقتصادية (economic efficiency theory) :

تفترض النظرية أن التعاون بين القطاعين يسهم في تحقيق كفاءة أعلى في تخصيص الموارد وتنفيذ المشاريع ، من خلال نقل بعض مهام التنفيذ والتمويل والإدارة إلى القطاع الخاص .

3 . نظرية الحوكمة (governance theory) :

تركز على وضع الأطر التنظيمية والقانونية التي تضمن وضوح الأدوار والمسؤوليات والرقابة المتبادلة بين القطاعين في المشاريع المشتركة ، بما يعزز الشفافية والمساءلة .

4 . نظرية المنفعة العامة (public interest theory) :

تؤكد أن الهدف الرئيسي من الشراكة بين القطاعين هو تحقيق المنفعة العامة للمجتمع من خلال تحسين جودة الخدمات والبنية التحتية وتوسيع نطاقها بما يخدم المواطنين .

ربط النظريات بتطبيق الدراسة وأسئلتها:

تم الاعتماد على أربع نظريات رئيسية ، ساعدت كل منها في فهم جانب معين من موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية في مدينة جدة . الربط بينهم وبين التساؤلات والفروض كالتالي:

- 1 . نظرية الشراكة : تركز النظرية أن العمل الجماعي بين القطاعين العام والخاص هو الأساس لنجاح المشاريع، حيث يكمل كل طرف دور الآخر لذلك ربطت هذه النظرية بتساؤلي حول " واقع الشراكة في جدة " لمعرفة كيف يتم هذا التعاون ، وهل هناك شراكة حقيقية أم انها مجرد إجراءات شكلية.
- 2 . نظرية الكفاءة الاقتصادية: تركز النظرية على أن الشراكة تساهم في رفع الكفاءة وتقليل الهدر، لأن كل طرف يضيف خبراته وامكانياته لتحقيق أفضل النتائج . ربطت هذه النظرية بتساؤلي حول " الأساليب التمويلية ومدى مساهمتها في تمويل المشاريع " .
- 3 . نظرية الحوكمة: تركز النظرية على أهمية التنظيم ووضوح الأدوار والمسؤوليات بين الأطراف المشاركة. ربطت هذه النظرية بتساؤلي " التحديات التنظيمية والإدارية " .
- 4 . نظرية المنفعة العامة: تركز النظرية على أن الهدف الأساسي من الشراكة هو خدمة المجتمع وتحسين جودة حياة المواطنين. ربطت هذه النظرية بتساؤلي " تعزيز فعالية الشراكة لتحقيق أهداف رؤية 2030 " .

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه منهجا واقعيا يهدف إلى فهم العلاقة بين القطاعين في تمويل مشاريع البنية التحتية بمدينة جدة .

تعتمد المنهجية على طريقتين رئيسيتين في جمع البيانات حيث تم تقسيمها إلى مصادر أولية ومصادر ثانوية .

- المصادر الأولية تم جمعها من خلال استبانة توجه الى العاملين في الجهات الحكومية والقطاع الخاص ممن لديهم الخبرة لمعرفة آرائهم وتجاربهم حول الشراكة .

- المصادر الثانوية تم جمعها من خلال الكتب والدراسات السابقة والتقارير الرسمية تتناول الشراكات وأثرها في التنمية وتمويل المشاريع.

وسوف يتم تحليل البيانات بطريقة علمية مبسطة باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة للوصول إلى نتائج واقعية تساعد في تحسين آليات الشراكة وتعزيز دورها في تنمية مدينة جدة.

أدوات الدراسة

تصميم استبانة موجهة لموظفي القطاع العام والخاص في مدينة جدة . حيث تتكون من اربعة نقاط رئيسة .

- مستوى التعاون بين القطاعين العام والخاص
- آليات التمويل في مشاريع البنية التحتية
- التحديات التي تواجه تنفيذ الشراكات
- الآثار الاقتصادية والتنموية لهذه الشراكات في مدينة جدة

حدود الدراسة :

- 1 . حدود موضوعية : تقتصر الدراسة على أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص دون التطرق إلى الجوانب الإدارية أو القانونية التفصيلية لهذه الشراكات.
- 2 . حدود مكانية : تقتصر الدراسة على الشراكات بين القطاعين في مدينة جدة.
- 3 . حدود زمنية : العام الدراسي 2025م
- 4 . حدود بشرية : تقتصر الدراسة على ممثلي القطاع العام والخاص ذوي العلاقة بمشاريع البنية التحتية.

التوصيات المتوقعة:

من المتوقع أن تخرج هذه الدراسة بتوصيات عملية لتعزيز فعالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مدينة جدة.

- تطوير الأطر التنظيمية للشراكة بين القطاعين
- تبني آليات مبتكرة للتمويل
- اقتراح سياسات لدعم الاستدامة في مشاريع البنية التحتية .
- تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والخاصة لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 في مجال التنمية المستدامة.

المراجع:

مجلس الوزراء. (2021). نظام التخصيص الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/63) وتاريخ 1442/8/5 هـ. الرياض: هيئة الخبراء بمجلس الوزراء .

- نشرة صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي: حان الوقت لدفعة في مجال البنية التحتية)، (2014/9/30).
- رشيد، كريمة. (2020). الشراكة بين القطاعين العام والخاص (ppp) . عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- الشاطر، ع. ا. (2019). التطورات القانونية والتشريعية لعقود الشراكة ppp: أسس عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT وتوزيع المخاطر والآثار الاقتصادية المترتبة على نظام الشراكة التنظيم القانوني لأسس توزيع المخاطر بين طرفي عقد الشراكة: دراسة مقارنة . مصر. مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
- القهيوي، ل.، الوادي، ب. (2012). الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص : الإطار النظري والتطبيق العملي. الأردن. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- شفيع، ي.، & الفرج، م. (2019). الإطار القانوني لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دولة قطر. قطر. دار نشر جامعة قطر.
- أكتوي، ب.، هيمينغ، ر. شوارتز، غ. (2017). الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص. صندوق النقد الدولي
- قشام، ا.، شقراني، م. (2019). الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية لتحقيق التنمية تجارب دولية رائدة مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات. م 4 ع 6 ص 162.

Engel,E, Fischer,R.D, & galetovic,A.(2014). The economics of public-private partnerships: A basic guide. Cambridge. Cambridge university press.

Boussabaine,A. (2014). Risk pricing strategies for public-private partnership projects. United state .Wiley blackwell

Chan, A, & Cheung, E (2014). Public private partnerships in international construction: learning from case studies. Abingdon. Routledge.

Delmon, J. (2014). Public-private partnerships programs creating a framework for private sector investment in infrastructure. Netherlands. Wolters Kluwer law & business.